

المجتمع الدولي و مكافحة المخدرات

إن مشكل الإفراط في تعاطي المخدرات ما انفك يشغل بال المجتمع الدولي منذ قرابة قرن من الزمن. فبالتوازي مع الجهود المبذولة من قبل كل بلد في مجال مكافحة هذه الآفة، لقد تم وضع نظام متعدد الأطراف لمراقبة المخدرات وهو رصيد سياسي مهم جدا اتفقت الدول على العمل لإثرائه وتطويره تدريجيا.

يرتكز الإطار القانوني لهذا النظام على الاتفاقيات الدولية الثلاث (1961-1971-1988)⁽¹⁾ الخاصة بمراقبة المخدرات، وقد وقعت معظم الدول العضوة في منظمة الأمم المتحدة على هذه الاتفاقيات، وتشمل المراقبة الدولية للمخدرات كل من التنظيم الخاص بإنتاج المخدرات والمتاجرة غير المشروعة بها والجوانب المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات غير المشروعة و المتعددة الأشكال.

وان تم الإقرار بأن ظاهرة الإفراط في تعاطي المخدرات قد بلغت حدا وبائيا مخيفا للغاية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإنه ينبغي الاعتراف بأن انتشارها في أوساط السكان قد تم التحكم فيه بوجه عام ، وتقدر حاليا نسبة تفشي المخدرات سنويا ما بين 3 و 5 % من السكان في العالم في حين بلغت نسبة تناول التبغ 30 %.

يعتبر تقليص العرض والطلب على المخدرات في الوقت ذاته من بين الأهداف الأساسية التي يعمل المجتمع الدولي على تحقيقها وأن العديد من البلدان على يقين بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف. مع أن هناك إجماع بين الحكومات و الرأي العام على اعتبار المستويات التي بلغها حاليا الاستعمال غير المشروع للمخدرات التي تشكل عواقبه على الصحة العقلية و الجسدية للسكان عائقا فعليا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

أما بالنسبة للإحصائيات، فيقدر عدد مستهلكي المخدرات في العالم بحوالي 185 مليون نسمة أي 3 % من سكان العالم أو 4.7 % من نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة. و يمثل القنب الهندي المادة الأكثر استهلاكاً بنسبة 150 مليون نسمة ، تليها المنشطات من نوع الأمفيتامين (30 مليون نسمة) ومادة الاكستازي (8 ملايين نسمة) و يتناول حوالي 13 مليون شخص مادة الكوكايين و 15 مليون مستهلك للأفيونات (الهيرويين والمورفين والأفيون والأفيونات التركيبية)

(1) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ، اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير

المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988

أما بخصوص المساس بالصحة العمومية، فإنه من المعلوم أن الأفيونات تعتبر من أكثر المواد المسببة للمشاكل في العالم بنسبة 67 % في آسيا و61 % في أوروبا و47 % في أوقيانيا.

وتحتل مادة الكوكايين المرتبة الأولى في كامل القارة الأمريكية. أما في إفريقيا، فلا زالت مادة القنب الهندي هي السبب الرئيسي في طلب العلاج من قبل المدمنين (65 % من الطلبات).

تعتبر المخدرات من أهم الأسباب المباشرة المؤدية للإصابة بداء السيدا في العالم، فقرابة 5 ملايين شخص أصيبوا بهذا الداء في العالم بسبب المخدرات.

أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فإن ظاهرة المخدرات تؤثر سلبا على وتيرة تطور المجتمعات بوجه عام. ويمكن أن تشكل عائقا فعليا لبرامج التنمية و تعرقل الجهود المبذولة في مجال التشييد و البناء لاسيما في البلدان النامية. ويعتبر الفقر والصراعات الداخلية وسوء التسيير مرتعا خصبا لإنتاج المخدرات و الاتجار بها و الإفراط في تناولها.

بما أن الجوانب المختلفة لظاهرة المخدرات مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، فإنه من الأجدر تناول الموضوع بنظرة شمولية مما يستوجب العمل على تجسيد هذا المنهج القائم على مفهوم أوسع للأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية لمشكل المخدرات من خلال مسعى يدعو إلى إشراك كل شرائح المجتمع في إطار هدف محدد و برنامج مشترك و متفق عليه .

إن الترابط التام القائم بين الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للإجرام المنظم قد أصبح واضحا إلى درجة أنه تم إدماج هذين القطاعين لدى هيئة الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة. مما يسمح بتعزيز النظام المتعدد الأطراف من خلال إعداد آليات جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمتاجرة بالبشر والأسلحة النارية والإرهاب وتبييض الأموال والفساد. وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق تطور باهر في مجال مكافحة المخدرات.

وقد برز مفهوم جديد للأمن منذ انعقاد قمة الألفية التي نظمت سنة 2000. وذلك تكملة للمفاهيم الأساسية لمسار التنمية وحقوق الإنسان عامة. إن مفهوم الأمن البشري يقيم علاقة معنوية جد هامة بين مراقبة المخدرات والجريمة من جهة و كذا سياسات التنمية المستدامة من جهة أخرى .

على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الإحصائيات و تحليل المعطيات. هناك جوانب أخرى لاتزال مجهولة في هذا النطاق لاسيما المعلومات الخاصة بالبلدان النامية. مما يقتضي إعداد استراتيجيات مراقبة المخدرات أكثر تناسقا تركز على معطيات محددة حول هيكل وحركة أسواق المخدرات الوطنية والجهوية والدولية .

مع العلم أن أسواق المخدرات غير مشروعة ، فإنها تخضع للقوانين الأساسية التي تتحكم في عملية العرض والطلب وتتأثر بالحوافز و الضغوطات مثلها مثل الأسواق الأخرى .
وعليه، ينبغي إدراك هذه القوانين قصد إعداد استراتيجيات مكافحة المخدرات التي من شأنها القضاء عليها. و تمثل سوق المخدرات غير المشروعة حقا تجارة مربحة لكثرة الطلب عليها من جهة و كذا وجود شبكة مركبة وواسعة النطاق تنشط في مجال الإنتاج و الصناعة والاستثمار.

تبين المؤشرات الحالية لسوق المخدرات على المستوى الدولي أن إنتاج القنب الهندي ما انفك يزداد يوما بعد يوم.و تمثل أمريكا الشمالية أكبر سوق عالمية للقنب كما تعتبر أمريكا الجنوبية و كولومبيا و البراقواي من أهم البلدان المنتجة له. بينما تنتج أغلبية البلدان الأوروبية والإفريقية القنب ومن أهمها ألبانيا و هولندا. فقرابة 80 % من الكميات المحجوزة من راتنج القنب في أوروبا- التي تمثل أكبر سوق راتنج القنب في العالم - يكون مصدرها المغرب بحيث ينتج هذا الأخير 3000 طنا من راتنج القنب في حين يقدر الإنتاج العالمي بـ 7400 طنا.

أما فيما يخص سوق إنتاج الأفيون والهيرويين ، فقد سجل انخفاض بنسبة 6 % في سنة 2003 للزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون (160.000 هكتار - 480 طنا). أكثر من 90 % من الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون متواجدة أساسا في أفغانستان و ميانمار واللاوس.

إن زراعة الكوكايين في العالم في انخفاض مستمر منذ سنة 2000، وتقدر حاليا المساحة الإجمالية للزراعة في البلدان الأساسية الثلاثة (البيرو وبوليفيا وكولومبيا) بـ 153.800 هكتار) انخفاض بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2002 وبنسبة 30 % بالمقارنة مع سنة 1999 . وتمثل نسبة الإنتاج العالمي للكوكايين 655 طنا (155 طنا بالبيرو و60 طنا ببوليفيا و440 طنا بكولومبيا).

كما ازدادت نسبة إنتاج المنشطات من نوع الأمفيتامين في العشرية الأخيرة وأبرزها مادة الميثامفيتامين. ويرتكز إنتاج الميثامفيتامين بآسيا الجنوبية الشرقية (ميانمار والصين والفلبين) وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة و المكسيك) .
وتتواجد البلدان المنتجة للأمفيتامين ومادة الاكستازي بأوروبا (هولندا وبلجيكا وبولونيا).وقد تم تفكيك 11.900 مخبرا سريرا في سنة 2002.

أبدت معظم البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة خلال انعقاد اجتماع الدورة 47 للجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في أبريل 2004، انشغالها البالغ بشأن الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان التي تعمل على عدم تجريم فعل استهلاك القنب وعدم فرض عقوبات على المستهلكين (سويسرا ، كندا ، بلجيكا ، هولندا ، أسبانيا ، البرتغال ، لوكسمبورغ والمملكة المتحدة).

وإن تم تطبيق هذه الإجراءات، فإنها قد تعيق النظام الدولي لمكافحة المخدرات الذي تم وضعه على أساس الاتفاقيات الخاصة بمراقبة المخدرات لسنة 1961 و1971 و1988.

يخصص حاليا قرابة 50 مليار دولار للوقاية من المخدرات ومكافحتها في حين يقدر رقم الأعمال الإجمالي لإنتاج المخدرات غير المشروعة بحوالي 500 مليار دولار. يتعلق الأمر بالنسبة للمختصين بـ " حرب عالمية " لمكافحة المخدرات و ينبغي على كل الحكومات خوضها وهي بمثابة نضال حيوي وقضية مشتركة بالنسبة للبشرية برمتها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه المعركة وان كانت ضرورية فعلا بالنسبة لمصير البشرية ككل ، فهي تعتبر حقا مسألة حياة أو موت بالنسبة للبلدان النامية التي تشهد عجزا كبيرا من حيث قدرات التنمية ووسائل مكافحة الآفات الاجتماعية المهددة لها.

نبذة وجيزة أعدها الديوان الوطني لمكافحة
المخدرات وإدمانها في 08 أفريل 2007